الجمهورية اللبنانية

وزارة العـــدل

الوزيـــــر

جانب الأمانة العامة لمجلس النواب

الرقـــم: ٨١٦ / ٣

الموضوع: التعرض لشخص القاضي منى حنقير.

بالإشارة إلى الموضوع المنوّه عنه أعلاه،

لما كان يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠٢٤/٣/٢٦ إجتماع في لجنة الإدارة والعدل في المجلس النيابي لمناقشة اقتراح قانون يتعلق بتعديل قانون القضاء العسكري،

ولما كان الوزير قد كلف القاضي منى حنقير لتمثيل الوزارة لدى اللجنة بسبب وجوده خارج البلاد،

ولما قام وخلال سير المناقشات النائب فراس حمدان بالتعرض للقاضي منى حنقير بأمور شخصية وخارجة عن موضوع الاجتماع وقام بانتقاد آداءها والذم بعملها القضائي ومناقبيتها القضائية، كما تناول الانتقاد عمل المحكمة العسكرية وأدائها،

وإذا كان مبدأ الديمقراطية يفرض التعاون بين السلطتين القضائية والتشريعية إلاّ أن مبدأ احترام السلطتين من قضاة ونواب يجب أن يبقى سائداً ومتبادلاً بينهما إذ أن مبدأ الاحترام لا يقل شأناً عن مبدأ التعاون،

وبما أن التعرض لشخص القاضي منى حنقير بالطريقة الموصوفة أعلاه يمس الجسم القضائي برمته وهذا أمر بالتأكيد مرفوض كلياً من قبل السلطة التشريعية ذاتها التي تحرص الحرص المطلق على احترام السلطة القضائية وقضاتها،

لذلك،

وبعد التواصل مع رئيس مجلس القضاء الأعلى نفيدكم بأننا لن تشارك في أي لجنة نيابية قبل صدور اعتذار من سعادة النائب فراس حمدان إلى القاضي منى حنقير وذلك حفاظاً على السواء لمكانة وهيبة السلطتين التشريعية والقضائية.

بيروت في ٢٠٢٤/٣/٢٨

وزير العدل

القاضي هنري الخوري